قضايا

في مقالته المنشورة في «العربي الجديد» بعنوان «أوهام لبنانية تبدّدها الوقائع ..»، طرح الكاتب صقر أبو فخر مجموعة من القضايا والشؤون اللبنانية والإقليمية والفكرية المثيرة للجدل والنقاش. هنا نقد من الكاتب حيّان جابر لما ورد في نص أبو فخر من معلومات حول صورة الوضع الاقتصادي في سورية ولبنان

اقتصاد ظل وتهريب «شبه رسمي»

أوهام ووقائع منقوصة ومشوهة

حيّان جابر

أشخاص يتبادلون الليرة اللبنانية والدولار الأميركي في السوق السوداء في بيروت في 18/ 6/ 2020 (فرانس برس)

طرح الكاتب صقر أبو فخر في مقالته في «العربي الجديد»، بعنوان «أوهام لبنانية تبدّدها الوقائع ..» مجموعة من القضايا والشؤون اللبنانية والإقليمية والفكرية المثيرة للجدل والنقاش، وهي المهمة التي تعمل المقالة الحالية على التصدي لجزء يسير منها، انطلاقا من تقبل أبو فخر النقد والحوار، وبهدف توضيح حقائق جافتها مقالته، من أجل إطلاع المتابع على صورة الوضع الاقتصادي في سورية ولبنان بدقة علمية. مع الإشارة إلى تجنب نقاش بعض الحيثيات التي تضمنتها المقالة، بهدف حصر موضوع النقاش بالجزئيات الاقتصادية والسياسات اللبنانية والسورية الرسمية منها والمقرّبة من دوائر صنع القرار في كل منهما. كما آمل من أصحاب الاختصاص الدولي معالجة جزئية ترسيم الحدود السورية – اللبنانية، البرّية والبحرية، بمهنية وعلمية كاملة، بعيدا عن خطاب التهويل والاستخفاف الخطابي الذي يملأ الساحات الإعلامية من كثيرين يدّعون امتلاك الحقيقة الكاملة من كلا الطرفين.

الثقة بالصحافة والإعلام

يوضح صقر أبو فخر، في مقدمة مقالته المذكورة، أمثلة على انحرافات صحافية وإعلامية عربية، ضلت طريق الصواب، واستسهلت عمل «الشو الإعلامي»، بغرض الكسب السريع قصير النظر، وهي إشارة مهمة يُحسب للكاتب نقدها بكل وضوح وصراحة، نظرا إلى دورها التخريبي تجاه وعي المجتمع أولا، وتجاه دور الإعلامي المجتمعي والنهضوي ثانيا. حيث أتفق مع هذه الفكرة بشكل كلي ومطلق، مع تحفظي على الأمثلة التي ساقها لاحقا، بل ونقدي الشديد لها، انطلاقا من معطيين: يتمثل الأول في استسهال التعامل مع المعطيات الاقتصادية الرقمية، ليبني على بعض الأرقام غير المعنية بالموضوع أخطاء ومسلّمات سياسية واقتصادية. المعطى الثاني تجاهل الظرف السياسي والاقتصادي والسياسات الاقتصادية، ودوره في خدمة أهداف الأنظمة السياسية، وذلك في متن معالجته الأمثلة التي طرحها في مقالته. حيث تنطلق المقالة الراهنة من تبيان تأثير هذين المعطيين على معالجة الأمثلة الواردة في مقالة أبو فخر وتحليلها. قبل البدء في هذه المعالجة النقدية، أود الإشارة إلى اختلافي مع أحد عناوين المقالة الفرعية، وبالتحديد مع عنوان «الكلام الناقص كذب خالص»، فهناك فرق كبير بين تعمّد التضليل في الكلام أو انتقاصه من ناحيّة، وبين شحة المعلومات حول المعلومات لأسباب خارجة عن إرادة المتكلم، فرداً كان أو جهة اعتبارية. فكما نعلم ويعلم صقر أبو فخر تحكم منطقتنا العربية أنظمةٌ غير نزيهة، تحجب المعلومات والأرقامَ الدقيقة عن الجمهور والمعنيين بالشأن العام. الأمر الذي يتسبب في نقصان هائل في المعطيات الموثوقة حول شؤون الدولة والمجتمع، ما يفرض على معنيين عديدين في نقاش القضايا العامة، سياسية كانت أم اقتصادية واجتماعية وتعلمية، تفعيل سبل البحث والاستنتاج أو الاستقراء المنطقية قياسيا، المستندة إلى مجموعة من المعطيات غير الموثقة رسميا، والتي تحاكي مجموعة من المعطيات الإقليمية والدولية. وهو ما يتسبب بتوسيع هامش الخطأ التحليلي، بفعل عوامل سلطوية، لا قدرة لنا على تغييرها الآن. لذا كان من الأفضل لو ميز العنوان الفرعي والنص الذي تبعه بين كلتا الحالتين، تقديرا لجهود الناشطين والباحثين في شؤون منطقتنا العربية الحثيثة والجبارة، التي يبذلونها من أجل مقاربة الحقيقة والحقائق، على الرغم من مقاومة السلطات لهم وتعمدها إفشالهم.

(1): تهريب المحروقات

تمر كل من دولتي سورية ولبنان في ظرف استثنائي، وإن طال زمنيا، يفرض على المعنيين في نقاش قضاياهما التعامل مع تناقضاتٍ عديدة وصعوبات فجة، من قبيل قيمة العملة الرسمية وغير الرسمية. وبالتالي القدرة الشرائية، وتسعير السلع نظريا وعمليا. وهو الخلل الأول الذي وقعت فيه مقالة صقر أبو فخر، لذا وبغرض توضيح الأمور، أحاول توضيح الأرقام ودلالاتها، مع العلم أن هناك في سورية ثلاثة أنواع من البنزين، المدعوم، غير المدعوم، وأوكتان 95 الذي نجده كذلك في السوق اللبنانية، لذا سوف نركز على هذا النوع تحديدا، وهو النوع نفسه الذي استخدمته مقالة أبو فخر معيارا: ففي سورية كان سعر صرف الدولار الرسمي 1250 وسعر صرف الدولار الفعلي 3010 وفي لبنان كان سعر صرف الدولار الرسمي 1511 والفعلي 8830. وفي سورية أيضا، إن سعر ليتر البنزين أوكتان 95 الرسمي بالليرة 1300 وسعر غالون البنزين أوكتان 95 الرسمي بالليرة 3990 وسعر صفيحة البنزين أوكتان 95 الرسمي بالليرة 26000. وفي لبنان سعر ليتر البنزين أوكتان 95 الرسمي بالليرة 1405 وسعر غالون البنزين أوكتان 95 الرسمي بالليرة 5339 وسعر صفيحة البنزين أوكتان 95 الرسمي بالليرة 28100.

علما أنه تم في مقالة صقر أبو فخر عرض الأسعار وفق التسعيرة الرسمية المعلنة في 2020/10/20، في حين تعرض الأرقام أحدث تسعيرة رسمية، والتي أعلنت في 2021/1/20، مع العلم أن الفرق بين التسعيرتين قليل نسبيا، ولا يشكل فارقا يذكر. لذا كان من الأفضل عرض التسعيرة الحالية لاطلاع المتابعين على أحدث البيانات.

ففي سورية سعر ليتر البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الرسمي 1،04 وسعر ليتر البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الفعلي 0،431 وسعر غالون البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الرسمي 3.952 وسعر غالون البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الفعلي 1.637 سعر صفيحة البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الرسمي 20.8 وسعر صفيحة البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الفعلي 8.62. وأما في لبنان، فسعر ليتر البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الرسمي 0.92 وسعر ليتر البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الفعلي 0.159 وسعر غالون البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الرسمي 3.496 وسعر غالون البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الفعلي 0.604 سعر صفيحة البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الرسمي 18.4 وسعر صفيحة البنزين 95 الرسمي مقابل الدولار الفعلي 3.18. علما أنه وفق التسعيرة القديمة المعتمدة في مقالة أبو فخر، يصبح سعر ليتر البنزين أوكتان 95 الرسمي بالدولار 0.84$، والفعلي 0.348$.

> استسهل صقر أبو فخر التعامل مع المعطيات الاقتصادية الرقمية، ليبني على بعض الأرقام غير المعنية بالموضوع أخطاء ومسلّمات سياسية واقتصادية
>
> تحكم منطقتنا العربية أنظمةٌ غير نزيهة، تحجب المعلومات والأرقام الدقيقة عن الجمهور والمعنيين بالشأن العام

يبدو من الأرقام أن هناك تباينا كبيرا في أسعار البنزين وفق تسعيرة الدولار الرسمية وغير الرسمية، وهو ما يدفع إلى محاولة تحديد أي من القيمتين يجب القياس عليها، وما هي أهمية القيمة الأخرى في حسابات الربح والخسارة من تهريب السلع بين لبنان وسورية أو العكس؛ على فرض وجود عكس في هذه المرحلة. حيث أعتقد أن الإجابة هنا في غاية السهولة، إن أخذنا بالاعتبار أن السعر الفعلي هو الذي يعكس قيمة السلع الحقيقية عند الاستيراد والتداول، فهو القيمة التداولية الخارجية المعمول بها حول العالم، بما فيها الدول الصديقة، فمثلا لو قبلت روسيا أو إيران توريد بعض السلع إلى سورية في مقابل الحصول على قيمتها بالعملة المحلية السورية، عندها لا يتم الحساب على قيمة العملة المصرّح بها رسميا، وفق لوائح البنك المركزي السوري، وإنما وفق قيمة العملة الفعلية المعمول بها داخل سورية وخارجها. أما قيمة العملة الرسمية فهي شكل من أنواع تشجيع الاستيراد وتسهيله بعض السلع وكميات محددة منها، عبر التزام الدولة؛ نظريا فقط؛ بتأمين دولارات للتاجر المحلي المستورد وفق القيمة التي تعلن عنها كاملة أو قسم منها. وعليه، يمكن للتاجر شراء دولارات الاستيراد من الدولة بالقيمة المعترف بها رسميا، وهو ما يعني تكفل الدولة بدفع فرق القيمة مساهمة منها في تشجيع استيراد هذه السلع.

غير أن تشجيع الاستيراد لا يعني ضبط سعر السوق وفقا لقيمة الليرة الرسمية، لعدة أسباب، أهمها عدم التزام الدولة بتأمين كل احتياجات المواطنين من هذه السلع على مدار العام، أي تعمل الدولة السورية تحديدا على دعم بعض تجار الاستيراد، وفي بعض السلع الأساسية فقط، وفق كميات محددة أثبتت التجربة العملية في السنوات العشر الماضية قصورها عن تلبية احتياجات المجتمع المحلي، على الرغم من تقلص حجم الكتلة البشرية الخاضعة لسيطرة النظام السوري في هذه السنوات. وهو ما يؤدي إلى قصور سلعي في الأسواق، يعزز من الاستيراد غير المدعوم بشقيه، النظامي والمهرب، ما يحرّر الأسعار ويخضعها بشكل مباشر لسعر تصريف العملة الفعلي، لا الرسمي، ولجميع السلع المطروحة في الأسواق، بما فيها الكميات المستوردة بدعم من الدولة ذاتها. وبالتالي، يفقد الدعم جزءا كبيرا من أهميته ودوره. الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على ثروات تجار الاستيراد المدعومين من الدولة وأرباحهم، وهم الذين يستوردون السلع وفق التسعيرة الرسمية، ويطرحونها في الأسواق وفق أسعار السوق الرائجة أو الفعلية، ليتضاعف الربح كلما زادت الهوة بين قيمتي الليرة الفعلية والرسمية.

وعليه، سعر ليتر البنزين في السوق السورية بعيداً عن الكميات الشحيحة التي تلتزم الدولة بتوزيعها على المواطنين؛ وبغض النظر الآن عن عجزها في تأمينها؛ هو 0.431$، بينما نجده في لبنان بقيمة 0.159$ فقط. وهو فرق كبير جدا، ومشجّع أيضا على تهريب البنزين من لبنان إلى سورية، حيث يحقق المهرّب ربحا ضخما مهما كانت تكلفة الشحن، وقد يتضاعف الربح عدة مرات في حالات التجار المحسوبين على المنظومة المسيطرة في لبنان، القادرين على شراء الدولار داخل لبنان وفق القيمة الرسمية، لا الفعلية، لتصبح تجارة رابحة ألفا بالمئة، وربما مليون بالمئة. كما يتضاعف عندما نعلم أن سعر مبيع السوق السوداء يصل إلى حدود ضعف سعره الرسمي، وهي الأسواق التي يهرّب لها من لبنان.

وهناك بعد آخر لا يمكن قياسه وفق الأرقام السابقة، أو حتى وفق أي معطيات اقتصادية رقمية، يتمثل في الظرف السوري ونهج النظام في هذه المرحلة تحديدا، فمن ناحية أولى لا يولي النظام أي اهتمام من أجل تلبية حاجات السوريين داخل مناطق سيطرته، وهو ما ظهرت نتائجه منذ الأشهر الأولى للثورة، التي شهدت شحا رهيبا في السلع، ونقصا كبيرا في حركة الاستيراد. كما يسعى النظام إلى تمتين علاقته مع تجار الأزمة أو الحرب، المحسوبين عليه والداعمين له عسكريا وماليا وسياسيا، وذلك عبر حصر دعم الدولة الاستيراد لهم فقط، بغرض زيادة أرباحهم المباشرة وغير المباشرة، من السلع المستوردة ومن فرق تصريف العملة أيضا. وأخيرا، لا بد من الأخذ بالاعتبار تأثيرات قانون قيصر على قدرات النظام الاستيرادية، والتي حذر بعضهم من تأثيرها على أوضاع المدنيين داخل سورية، حيث قلل؛ ربما حصرها بعدد محدود جدا من الدول، لا تزيد عن عدد أصابع اليد الواحدة؛ القانون من عدد الدول المستعدة لتوريد سورية ببعض احتياجاتها، فضلا عن تعقد سبل التوريد، بطرق نظامية، لكنها التفافية تتهرّب من السطوة الأميركية. الأمر الذي ساهم في زيادة أزمة شحّ السلع الأساسية في الأسواق السورية. وبالتالي، زاد من حجم السلع المهربة. كما لا بد من أخذ قدرات الدول الموردة الحالية، وإمكاناتها وظروفها، في ظل أزمة كورونا وتبعاتها الاقتصادية، ونتيجة تنامي العقوبات الاقتصادية على بعض الدول والأطراف كإيران مثلا.

(2): تهريب القمح

وفق المنهجية نفسها التي استخدمت لمعرفة مدى واقعية تهريب البنزين من لبنان إلى سورية، يمكن إعادتها بما يخص القمح. وقبل عرض ذلك، لا بد من توضيح نقاط رئيسية مرتبطة بالموضوع. أولها توضيح مسؤولية النظام السوري شبه الوحيدة عن انهيار مجمل الدولة والمجتمع والإنتاج السوري، وخصوصا الزراعي، وبالتحديد في مجال زراعة القمح، في مقابل ثانوية مسؤولية سائر القوى التي تحتل أو تسيطر على جزء من الأراضي السورية، نتيجة عاملين: الأول أنها نتاج مباشر لمنهجية النظام الأمنية، التي فتحت باب التلاعب بالثروات والإمكانات والأرض السورية. الثاني ضرورة التزام الباحثين والكتاب بالقاعدة التي طالبهم بها صقر أبو فخر، من خلال عدم بث الشائعات والأخبار الملفقة وغير الموثوقة، ومنها تبرئة النظام السوري، وربما الإيراني، من جريمة حرق المحاصيل، وإلصاقها بقوى احتلال داخل وخارجي أخرى، فهذا شأن يتطلب التحقيق به ومراجعته بدقة، ولا يعكس سبب أزمة القمح في سورية الأساسية، المتمثل في النظام المسيطر، كونه المسؤول المباشر عن الانخفاض المؤلم في كمية الإنتاج السوري من هذه المادة المهمة، ومن سائر السلع والمواد، زراعية أم نفطية أم صناعية. لذا أنصح المهتمين، ومنهم صقر أبو فخر، بمراجعة تقرير اقتصادي مدعم بالأرقام منشور في «العربي الجديد»، تحت عنوان «أدنى إنتاج زراعي للجزيرة السورية منذ 1989» كتبه سلام حسن.

(كاتب فلسطيني)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

التهريب والمنظومة الطائفية اللبنانية

لا تبحث المنظومة الطائفية المسيطرة في لبنان عن حلول وطنية تنقذ المواطن والوطن من تبعات وحيثيات أزمة اقتصادية ومعاشية ضخمة ومرعبة، بل على العكس يجدونها فرصة مواتية لكبح الشارع اللبناني وقمعه، وذريعة مناسبة لتسويق تبعية لبنان الخارجية للبنك الدولي وقوى إقليمية، على اعتبار ذلك مخرجا وحيدا للأزمة. لذا لا يكترث النظام اللبناني بعمليات تهريب العملة أو السلع، بقدر ما يكترث لهوية الأطراف والجهات المهربة، فالمطلوب حصرها ضمن الطبقة المحسوبة على المنظومة المسيطرة.